

## الملحق 1

### النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية<sup>1</sup>

[ ج41/59، الملحق - 11 أيار/ مايو 2006 ]

1- كما طلب القرار ج ص ع 56-22 بشأن مساهمة الشركاء في الصحة العالمية في وضع النهج الاستراتيجي، طرح النهج الاستراتيجي المستكمل للإدارة الدولية للمواد الكيميائية المبين في هذه الوثيقة على جمعية الصحة لكي تنظر فيه. وقد استكمل النهج الاستراتيجي واعتمده المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية (دبي، الإمارات العربية المتحدة، في الفترة من 4 إلى 6 شباط/ فبراير 2006) الذي كان من ضمن المشاركين فيه ممثلون ينوبون عن 151 حكومة و9 مؤسسات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة و8 منظمات حكومية دولية و47 منظمة غير حكومية. وأحال المؤتمر النهج الاستراتيجي إلى مجالس إدارة المنظمات الحكومية الدولية المعنية. واعتمد مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة خلال دورته الاستثنائية التاسعة (دبي، الإمارات العربية المتحدة، الفترة من 7 إلى 9 شباط/ فبراير 2006) مقراً يؤيد النهج الاستراتيجي المستكمل ودور برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأنشطته فيما يتعلق بتنفيذ ذلك النهج.

#### نبذة عامة عن النهج الاستراتيجي

2- تتضمن وثيقة النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية ثلاثة نصوص جوهرية هي: إعلان دبي بشأن الإدارة الدولية للمواد الكيميائية والاستراتيجية الجامعة للسياسات وخطة العمل العالمية وهما مرفقان بهذه الوثيقة. وشملت القرارات التي اعتمدها المؤتمر مقررات بشأن ترتيبات التنفيذ وبرنامج البداية السريعة والمؤتمر الحكومي الدولي المعني بالسلامة الكيميائية.

3- ويرمي النهج الاستراتيجي، في جملة أمور، إلى التصدي للهواجس بشأن تلويث المواد الكيميائية المتواصل للبيئة في العالم مما يؤدي إلى تدهور صحة ملايين البشر وعافيتهم. ويلبي الحاجة المعلنة إلى تقييم المواد الكيميائية وإدارتها على نحو أكثر فعالية بغية تحقيق هدف عام 2020 المنصوص عليه في الفقرة 23 من خطة تنفيذ جوهانسبرغ للإدارة السليمة للمواد الكيميائية.<sup>2</sup> ويشمل نطاق النهج الاستراتيجي (أ) الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية والصحية والعمالية للسلامة الكيميائية؛ (ب) المواد الكيميائية الزراعية والصناعية، بهدف تعزيز التنمية المستدامة وشمول المواد الكيميائية أثناء جميع مراحل دورة حياتها بما في ذلك ما يوجد منها داخل المنتجات، ولا يغطي المنتجات بقدر ما تكون الجوانب الصحية والبيئية لسلامة المواد الكيميائية والمنتجات منظمة عن طريق سلطة أو ترتيب محليين للأغذية أو المنتجات الصيدلانية. ووثيقة النهج الاستراتيجي ليست صكاً ملزماً قانوناً. وتتضمن خطة العمل العالمية أنشطة قد تضطلع بها الأطراف المؤثرة طوعاً وفقاً لنطاق انطباقها بغية تنفيذ الالتزامات والأهداف المعرب عنها في الإعلان والاستراتيجية الجامعة للسياسات.

1 انظر القرار ج ص ع 59-15.

2 خطة اعتمدها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، أيلول/ سبتمبر 2002)، انظر المرفق 2، التذييل الثالث، للاطلاع على نص الفقرة 23.

4- وسيعاد عقد المؤتمر خلال الأعوام 2009 و2012 و2015 و2020 بهدف إجراء استعراض دوري للتقدم المحرز في تنفيذ النهج الاستراتيجي وتتولى تنظيمه أمانة تتبثق عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وستشمل الترتيبات المؤسسية الأخرى لدعم التنفيذ وتقييم التقدم المحرز مراكز اتصال وطنية وأنشطة تنسيق وطنية (يوصى بتنظيم عمليات مشتركة بين الوزارات) ومراكز اتصال إقليمية واجتماعات إقليمية (حيثما يكون ذلك ملائماً) واستعراضاً دورياً على الصعيد الدولي. فضلاً عن ذلك، طلب تنظيم البرنامج المشترك بين المنظمات بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية<sup>1</sup> لمواصلة تنسيق أنشطة المنظمات الحكومية الدولية وبرامج العمل. وتتولى منظمة الصحة العالمية حالياً إدارة هذا البرنامج المشترك بين المنظمات. وعلاوة على ذلك، تقرر عقد دورات المؤتمر القادمة واجتماعات مجالس إدارة المنظمات الحكومية الدولية المعنية بالتتابع حيثما يكون مناسباً.<sup>2</sup>

5- والغرض من برنامج البداية السريعة الذي يشمل إنشاء صندوق استئماني هو دعم البدء في عملية بناء القدرات والتنفيذ في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وقد دعا المؤتمر ممثلي المنظمات السبع المشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تشكيل لجنة تنفيذ معنية بالمشروعات الممولة من الصندوق الاستئماني لبرنامج البداية السريعة وقرر إنشاء المجلس التنفيذي لبرنامج البداية السريعة الذي يتألف من ممثلين حكوميين اثنين من كل إقليم من أقاليم الأمم المتحدة وجميع الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف وسائر المساهمين في البرنامج.

### الحصائل الرئيسية في القطاع الصحي

6- ترتبط الحصائل الرئيسية المنبثقة عن المفاوضات بشأن النهج الاستراتيجي في قطاع الصحة الذي يشمل منظمة الصحة العالمية بإدراج الأولويات التي أعرب عنها قطاع الصحة وقدمت إلى جمعية الصحة العالمية الثامنة والخمسين، (انظر أدناه)<sup>3</sup> وتأكيد طبيعة النهج الاستراتيجي المتعددة القطاعات؛ والترتيبات المؤسسية التي تسهل مشاركة القطاع الصحي؛ والاعتراف بأهمية دور القطاع الصحي في عملية التنفيذ؛ وتأكيد دور منظمة الصحة العالمية الريادي فيما يتعلق بالمسائل الصحية في الأمانة المعنية بالنهج الاستراتيجي؛ ومشاركة منظمة الصحة العالمية في لجنة التنفيذ التابعة للصندوق الاستئماني. وفيما يخص الأمانة، رحب المؤتمر بعرض محتمل من منظمة الصحة العالمية خاص بموظف من موظفي الفئة المهنية (الفنية).

7- وفيما يلي الأولويات التي حددها القطاع الصحي وتجسدت تجسيدا تاماً في النهج الاستراتيجي:

- أنشطة تحسين القدرة على الانتفاع بالمعارف العلمية وتفسيرها وتطبيقها
- سدّ الثغرات في مجال المعرفة العلمية
- وضع طرائق متناسقة عالمياً لتقييم المخاطر الكيميائية

1 المنظمات المشاركة في البرنامج هي منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية ومعهد الأمم المتحدة للبحث والتدريب وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إضافة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي اللذين يتمتعان بصفة مراقب.

2 الاستراتيجية الجامعة للسياسات، الفقرة 25.

3 انظر الوثيقة ج ص ع 58/2005/ سجلات/ 3، المحضر الموجز للجلسة الحادية عشرة للجنة "أ"، (النص الإنكليزي).

- استنباط سبل أفضل لتحديد آثار المواد الكيميائية على الصحة وتحديد أولويات العمل ورصد التقدم المحرز في تنفيذ النهج الاستراتيجي
- بناء قدرات البلدان على مواجهة حالات التسمم والحوادث الكيميائية
- صوغ استراتيجيات تركز على صحة الأطفال والعمال بالتحديد
- الترويج لاستخدام بدائل المواد الكيميائية الشديدة السمية والدائمة الأثر
- صوغ استراتيجيات ترمي إلى الوقاية من اعتلال الصحة والمرض بسبب المواد الكيميائية.

### الخطوات المقبلة المحتملة في القطاع الصحي

8- تنصب الخطوات المقبلة في فئتين رئيسيتين هما التنفيذ المركز على الصحة والترتيبات المؤسسية. وللقطاع الصحي، الذي يشمل منظمة الصحة العالمية، رقم قياسي ثابت من حيث العمل فيما يتعلق بالأولويات الرفيعة المستوى في القطاع الصحي. وسترکز جهود التنفيذ على أنشطة النهج الاستراتيجي الأكثر صلة بالقطاع على الأصعدة القطرية والإقليمية والصعيد الدولي. وشجع المؤتمر مجالس إدارة المنظمات الحكومية الدولية المعنية على تأييد النهج الاستراتيجي أو الاعتراف به بصورة مناسبة بغية دمج أهدافه في برامج عملها في نطاق مهامها وتقديم تقرير عن ذلك إلى المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية. وبالنسبة إلى منظمة الصحة العالمية، يمكن أخذ النهج الاستراتيجي في الحسبان في برامج العمل في المستقبل. وبالإضافة إلى ذلك، يندرج صوغ استراتيجيات بشأن صحة العمال أيضاً، وهو نشاط ذو أولوية، في مهام منظمة العمل الدولية التي تتعاون معها منظمة الصحة العالمية في إطار برنامج مشترك بينهما.

9- وحيث إن القرار ج ص ع 56-22 قد طلب إلى المدير العام الإسهام بعناصر تركز على مسألة الصحة في عملية وضع النهج الاستراتيجي، فمن الممكن اتخاذ ترتيب مماثل من أجل تنفيذه. وبالنظر إلى الترتيبات المؤسسية المتصلة بالنهج الاستراتيجي، فإن الخطوات المقبلة التي ينبغي اتخاذها في القطاع الصحي على الصعيد القطري تتضمن المشاركة في العمليات الوطنية والإقليمية القائمة. وينبغي تعيين مركز اتصال وطني واحد للاتصال الرسمي بالأمانة المعنية بالنهج الاستراتيجي، وقد ترغب بعض الحكومات في تعيين مثل هذه المراكز من القطاع الصحي. وعلى أي حال، فإن إحدى شبكات الاتصالات الصحية الوطنية تساعد منظمة الصحة العالمية على تيسير أنشطة التنفيذ في القطاع الصحي عبر المكاتب الإقليمية التابعة للمنظمة حسبما يكون ذلك مناسباً.

10- وستسمح مشاركة المنظمة في لجنة التنفيذ التابعة للصندوق الاستئماني بإعطاء الوزن الملائم للاعتبارات الصحية في مقررات التمويل.

### الإجراء المطلوب من جمعية الصحة

11- [ اعتمدت جمعية الصحة القرار ج ص ع 59-15 في جلستها العامة التاسعة المنعقدة في 27 أيار/ مايو 2006 ].

## المرفق 1

### إعلان دبي بشأن الإدارة الدولية للمواد الكيميائية<sup>(1)</sup>

نحن، الوزراء ورؤساء الوفود وممثلو المجتمع المدني والقطاع الخاص المجتمعون في المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في دبي في الفترة من 4 إلى 6 شباط/فبراير 2006، نعلن ما يلي:

1- أن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك استئصال الفقر والمرض، والنهوض بصحة البشر والبيئة، والارتقاء بمستوى المعيشة والحفاظ عليه لدى البلدان التي تمر بجميع مراحل التنمية؛

2- أن تقدماً كبيراً قد أُحرز وإن لم يكن كافياً، في مجال الإدارة الدولية للمواد الكيميائية من خلال تنفيذ الفصل 19 من جدول أعمال القرن 21،<sup>(2)</sup> واتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم 170 بشأن السلامة في استخدام المواد الكيميائية في مكان العمل ورقم 174 بشأن منع الحوادث الصناعية الكبرى، واتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود وكذلك في مناوله مواد كيميائية خطرة بصفة خاصة وذلك من خلال بدء نفاذ اتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات خطرة معينة متداولة في التجارة الدولية واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة في الأونة الأخيرة وكذلك اعتماد النظام الموحد عالمياً لتصنيف المواد الكيميائية ووضع البطاقات التعريفية عليها؛

3- أن القطاع الخاص قد بذل جهوداً كبيرة لتعزيز سلامة المواد الكيميائية، وبخاصة عن طريق برامج ومبادرات طوعية من قبيل رعاية المنتجات وبرنامج الرعاية المسؤولة لدى الصناعات الكيميائية؛

4- أن منظمات الصحة العامة غير الحكومية والمنظمات البيئية والنقابات العمالية ومنظمات المجتمع المدني الأخرى قد قدمت مساهمات مهمة للنهوض بالسلامة الكيميائية؛

5- أن التقدم الذي تحقق في مجال الإدارة الكيميائية مع ذلك لم يكن كافياً على الصعيد العالمي ولا تزال البيئة تعاني عالمياً من تلوث الهواء والمياه والتلوث البحري، وتحرم بذلك ملايين البشر من السلامة الصحية والعيش الكريم؛

6- الحاجة إلى اتخاذ تدابير منسقة يدعو إليها بقوة وجود طائفة واسعة من الهواجس المتعلقة بالسلامة الكيميائية على المستوى الدولي بما في ذلك النقص قدرات إدارة المواد الكيميائية لدى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، والاعتماد على مبيدات الآفات في الزراعة، وتعرّض العمال للمواد الكيميائية الضارة والقلق بشأن التأثيرات طويلة الأجل على كل من صحة البشر والبيئة؛

7- أن العمليات العالمية لإنتاج واستخدام والتجارة في المواد الكيميائية آخذة في التزايد، وأن أنماط النمو تفرض متطلبات متزايدة لإدارة المواد الكيميائية على البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، ولا سيما أقل البلدان نمواً منها والدول الجزرية الصغيرة النامية، وتطرح أمام تلك البلدان مصاعب

1 الوثيقة UNEP/GCSS.IX.6/Add.1, Annex I.

2 تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، 3-14 حزيران/يونيه 1992، (مطبوع الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.I.8 والتصويبات)، المجلد الأول: قرارات اعتمادها المؤتمر، القرار 1، المرفق الثاني.

خاصة في مواجهة هذا التحدي، ونتيجة لذلك، يُرى أن تغييرات جوهرية يلزم إدخالها على الطريقة التي تدير المجتمعات المواد الكيميائية بها؛

8- إننا عاقدو العزم على تنفيذ اتفاقات إدارة المواد الكيميائية السارية التي نحن طرف فيها، وعلى زيادة التماسك والتوافق النشاطي الموجودة بين تلك الاتفاقات، وأن تعمل، حسب الاقتضاء على سد الثغرات في إطار السياسات الدولية المعنية بالمواد الكيميائية؛

9- إننا نلزم أنفسنا بروح التضامن والشراكة، بتحقيق سلامة إدارة المواد الكيميائية فنسهم بذلك في محاربة الفقر وحماية المجموعات المستضعفة، وتعزيز أمن البشر؛

10- إننا نلزم أنفسنا باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وسلامة النظم الإيكولوجية، وسد الثغرة بين الواقع القائم، وبين تطلعاتنا لدفع الجهود الدولية من أجل تحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية؛

11- إننا نلتزم التزاماً راسخاً بتعزيز الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفائات الخطرة طوال دورة حياتها وذلك وفقاً لأحكام جدول أعمال القرن 21 وخطة جوهانسبرج للتنفيذ،<sup>(1)</sup> وتحديدًا الفقرة 23 منها، وإننا مقتنعون بأن النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية يمثل مساهمة لا يستهان بها تجاه تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً والموضحة في إعلان الألفية، وأن النهج يستفيد من المبادرات الدولية السابقة بشأن سلامة إدارة المواد الكيميائية، ويعزز تطوير نهج استراتيجي تشاركي متعدد القطاعات وشامل لها؛

12- إننا نعتمد، بناء على ذلك، الاستراتيجية الجامعة للسياسات التي تشكل إلى جانب هذا الإعلان، التزامنا الراسخ بالنهج الاستراتيجي وتنفيذه؛

13- إننا نوصي كذلك باستخدام خطة العمل العالمية وتطويرها للتصدي للاحتياجات المجتمعية الحالية والدائمة التغيير، كأداة عمل ووثيقة توجيهية للوفاء بالتزاماتنا بإدارة المواد الكيميائية الواردة في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، و جدول أعمال القرن 21، وإعلان باهيا بشأن السلامة الكيميائية،<sup>(2)</sup> وخطة جوهانسبرج للتنفيذ ونتائج القمة العالمية 2005،<sup>(3)</sup> والنهج الاستراتيجي هذا؛

14- إننا مصممون على جني ثمار الكيمياء، بما في ذلك الكيمياء الخضراء من أجل النهوض بمستويات المعيشة، والصحة العامة وحماية البيئة، ونحن مصممون على مواصلة العمل معاً لتعزيز سلامة إنتاج المواد الكيميائية واستخدامها؛

15- إننا ملتزمون بتعزيز قدرات جميع الأطراف المعنية من أجل ضمان تحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفائات الخطرة على جميع المستويات؛

1 تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرج، جنوب أفريقيا، 26 آب/أغسطس - 4 أيلول/سبتمبر 2002 (مطبوع الأمم المتحدة، رقم المبيع E.03.II.A1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار 2، المرفق.

2 المنتدى الحكومي الدولي المعني بالسلامة الكيميائية، الدورة الثالثة، التقرير النهائي للمنتدى الثالث، (IFCS/Forum III/23.w)، المرفق 6.

3 قرار الجمعية العامة - 1/60.

- 16- إننا سوف نستمر في حشد التمويل على الصعيدين الوطني والدولي من مصادر عامة، وكذلك من مصادر خاصة من أجل إدارة المواد الكيميائية طوال دورة حياتها؛
- 17- إننا سوف نعمل نحو سد الثغرات والتغلب على أوجه التفاوت في القدرات لتحقيق الإدارة المستدامة للمواد الكيميائية فيما بين البلدان المتقدمة من ناحية والبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال من ناحية أخرى، وذلك بالتصدي للاحتياجات الخاصة لهذه الأخيرة وتعزيز قدراتها لتحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية وتطوير منتجات وعمليات بديلة أكثر أماناً بما في ذلك البدائل غير الكيميائية وذلك من خلال الشراكات والدعم التقني والمساعدة المالية؛
- 18- إننا سوف نعمل لتحقيق فعالية وكفاءة أسلوب الإدارة للمواد الكيميائية وذلك بالتزام الشفافية، وبالمشاركة العامة وعلى أساس المساواة التي تشمل جميع قطاعات المجتمع ساعين بوجه خاص إلى تحقيق المشاركة العادلة للمرأة في إدارة المواد الكيميائية؛
- 19- إننا سوف ننخرط على نحو ناشط في شراكات بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني بما في ذلك تعزيز المشاركة في تنفيذ النهج الاستراتيجي من خلال المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والقطاع غير النظامي؛
- 20- إننا نشدد على مسؤولية الصناعة بشأن توفير البيانات والمعلومات لأصحاب المصلحة عن تأثيرات المواد الكيميائية على الصحة والبيئة على النحو اللازم لضمان أمان استخدام المواد الكيماوية والنواتج المصنوعة منها؛
- 21- إننا سوف نيسر فرص حصول الجمهور على المعلومات والمعارف المتعلقة بالمواد الكيميائية طوال دورة حياتها بما في ذلك المخاطر التي تشكلها على صحة البشر والبيئة؛
- 22- إننا سوف نضمن وفقاً للقانون المعمول به، أن حماية المعلومات والمعارف السرية التجارية والصناعية مكفولة لحفز الابتكار في مجال تطوير منتجات وعمليات بديلة جديدة وأكثر أماناً، ولكننا نؤكد من جديد أن المعلومات المتعلقة بصحة وسلامة البشر والبيئة لا تعتبر سرية؛
- 23- إننا نقر بالحاجة إلى بذل جهود خاصة لحماية تلك المجموعات في المجتمع، السريعة التأثر بصفة خاصة بالمخاطر الناجمة عن المواد الكيميائية الخطرة أو المعرضة بدرجة عالية لها؛
- 24- إننا مصممون على حماية الأطفال والذين لم يولدوا بعد من ويلات التعرض للمواد الكيميائية التي تضر بحياتهم المقبلة؛
- 25- إننا سنسعى جاهدين لمنع الاتجار الدولي غير المشروع بالمواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية والنفايات السامة والخطرة والمحظورة والمقيدة بشدة؛
- 26- إننا سنعزيز الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات الخطرة بوصفها ذات أولوية في الأطر الوطنية والإقليمية والدولية للسياسات، بما في ذلك استراتيجيات التنمية المستدامة والمساعدة الإنمائية والحد من الفقر؛

27- إننا سنسعى جاهدين لإدراج النهج الاستراتيجي في برامج عمل جميع منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وصناديقها وبرامجها بما يتوافق مع الولاية المسندة إليها من مجالس الإدارة التابعة لكل منها؛

28- ونحن نسلم بأن النهج الاستراتيجي بوصفه مبادرة طوعية جديدة في مجال الإدارة الدولية للمواد الكيميائية لا يمثل صكاً ملزماً قانوناً؛

29- إننا نشارك جماعياً في الرأي القائل بأن تحقيق التقدم وتقييمه هما أمران مهمان لضمان تحقيق النجاح، وفي هذا الصدد، فإن وجود هيكل مستقر طويل الأجل تشاركي بصورة تامة ومتعدد القطاعات للتوجيه والإشراف والرصد والدعم التشغيلي هو أمر أساسي؛

30- إننا مصممون على التعاون التام بصورة منفتحة وشاملة وتشاركية وشفافة في تنفيذ النهج الاستراتيجي.

## المرفق 2

### استراتيجية جامعة للسياسات<sup>(1)</sup>

#### أولاً: المقدمة

1- تتبثق الاستراتيجية الجامعة للسياسات من الالتزامات التي وردت في الإعلان عالي المستوى بشأن النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية الذي وضع على هدي إطار إعلان ريو، وجدول أعمال القرن 21 وخطة جوهانسبرج للتنفيذ. وهيكل الاستراتيجية كما يلي:

#### أولاً: المقدمة

#### ثانياً: النطاق

#### ثالثاً: بيان الاحتياجات

#### رابعاً: الأهداف

#### ألف: تقليل المخاطر

#### باء: المعارف والمعلومات

#### جيم: أسلوب الإدارة

#### دال: بناء القدرات والتعاون التقني

#### هاء: الاتجار الدولي غير المشروع

#### خامساً: الاعتبارات المالية

#### سادساً: المبادئ والنهج

#### سابعاً: التنفيذ وتقييم التقدم المحرز

2- تعتبر مشاركة جميع القطاعات ذات الصلة وأصحاب المصلحة بما في ذلك ما يتم منها على الصعيد المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية، بمثابة الوسيلة الرئيسية لتحقيق أهداف النهج الاستراتيجي وكعملية تنفيذ شفافة ومنفتحة، ومشاركة جماهيرية في صنع القرار، وتبرز بوجه خاص وجود دور معزز للمرأة. ومن المفهوم أن أصحاب المصلحة الرئيسيين في النهج الاستراتيجي هم الحكومات، منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية والأفراد المعنيون بإدارة المواد الكيميائية طيلة دورات حياتها من جميع القطاعات الوثيقة الصلة بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، قطاعات الزراعة، والبيئة، والصحة، والصناعة، والأنشطة الاقتصادية ذات الصلة، والتعاون الإنمائي، والعمل والعلوم ومن بين فرادى أصحاب المصلحة المستهلكون والقائمون على التخلص من المواد الكيميائية وأرباب العمل والمزارعون والمنتجون والمنظمون والباحثون والموردون والقائمون على النقل والعمال.

## ثانياً: النطاق

3- وللنهج الاستراتيجي نطاق يشتمل على:

(أ) الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية والصحية والعمالية للسلامة الكيميائية؛

(ب) المواد الكيميائية الزراعية والصناعية، وذلك بهدف تعزيز التنمية المستدامة وشمول المواد الكيميائية أثناء جميع مراحل دورة حياتها بما في ذلك ما يوجد فيها داخل المنتجات.(1)

4- ينبغي للنهج الاستراتيجي أن يراعي بالصورة اللائقة الصكوك والعمليات التي وضعت حتى الآن وأن يتسم بالمرونة الكافية للتعامل مع الصكوك والعمليات الجديدة بدون ازدواج للجهود وبخاصة جهود المنابر التي تتعامل مع الاستخدامات العسكرية للمواد الكيميائية.

## ثالثاً: بيان الاحتياجات

5- ومن القوى الدافعة وراء إنشاء نهج استراتيجي ذلك الاعتراف بوجود ثغرات متنامية فيما بين قدرات البلدان المختلفة على إدارة المواد الكيميائية بأمان، والحاجة إلى تحسين أوجه التوافق بين الصكوك والعمليات القائمة، والإحساس المتنامي بالإلحاح وبشأن الحاجة إلى تقييم وإدارة المواد الكيميائية بصورة أكثر فعالية لتحقيق غاية عام 2020 المنصوص عليها بالتفصيل في الفقرة 23 من خطة تنفيذ(2) جوهانسبرج. وهناك حاجة كذلك إلى وجود هياكل أكثر فعالية لأسلوب الإدارة تضمن للنهج الاستراتيجي نجاحاً دائماً.

6- ومنذ مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في ريو دي جانيرو في عام 1992 والذي اعتمد أثناءه إعلان ريو وجدول أعمال القرن 21 تم القيام بالكثير لتحسين إدارة المواد الكيميائية. فقد تم استحداث نظم تنظيمية أو تم تعزيز القائم منها، كما تم توفير المزيد من المعلومات عن المواد الكيميائية، وجرى تقييم الكثير من المواد الكيميائية على الصعيدين الوطني والدولي، واستحدثت طائفة واسعة من تدابير إدارة المخاطر، وتم اتباع أدوات جديدة مثل النظام العالمي المنسق لتصنيف المواد الكيميائية وعنونتها وسجلات إطلاق الملوثات وانتقالها وتطويرها كذلك. كما تم إيجاد صكوك وبرامج دولية جديدة. وقامت الصناعة بوضع برامجها الخاصة ووسعت نطاقها لكي تسهم بقدر أكبر في إدارة المواد الكيميائية. وتوجد الآن لدى العديد من البلدان حركات مصالح جماهيرية مستتيرة ونشطة تقوم بتعميق الوعي ونشر الممارسات الجيدة المتعلقة بالمواد الكيميائية. ومع ذلك فإن من المعترف به أن:

(أ) إطار السياسات الدولية الحالي للمواد الكيميائية ليس كافٍ بصورة كاملة ويحتاج إلى مزيد من التعزيز؛

(ب) تنفيذ السياسات الدولية القائمة يعتبر تنفيذاً غير متساو؛

(ج) التماسك والتوافق بين المؤسسات والعمليات الحالية غير مطور بالقدر الكافي ويحتاج إلى مزيد من التحسين؛

1 إن النهج الاستراتيجي لا يغطي المنتجات بقدر ما تكون الجوانب الصحية والبيئية لسلامة المواد الكيميائية والمنتجات منظمة بواسطة سلطة أو ترتيب محليين للأغذية أو المنتجات الصيدلانية.

2 ترد في التذييل نسخة من الفقرة 23.

(د) غالباً ما تكون المعلومات بشأن الكثير من المواد الكيميائية المستخدمة حالياً محدودة أو غير موجودة أو لا يوجد نفاذ بالفعل للاطلاع على المعلومات؛

(هـ) تفنقر الكثير من البلدان إلى قدرات الإدارة السليمة للمواد الكيميائية على الصعد القطرية ودون الإقليمية والعالمية؛

(و) تعتبر الموارد المتوافرة لمعالجة قضايا السلامة الكيميائية غير وافية لدى الكثير من البلدان وبخاصة لسد الثغرة الأخذة في الاتساع بين البلدان المتقدمة من ناحية والبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال من ناحية أخرى.

7- يعتبر تقليل المخاطر (بما في ذلك الوقاية من المخاطر وتقليلها وإعادة علاجها وتدنيتهما والقضاء عليها) حاجة رئيسية بالنسبة لمواصلة السعي من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية طوال دورة حياتها، بما في ذلك، وبحسبما هو ملائم، المنتجات والأدوات المحتوية على المواد الكيميائية. ومن المعترف به أن:

(أ) استراتيجيات تقييم المخاطر وإدارتها المدعمة بتفهم علمي أفضل لدور المواد وسلوكها والتي تتناول دورات حياة المنتج، تعتبر استراتيجيات أساسية لتحقيق تقليل المخاطر؛

(ب) تدابير تقليل المخاطر المعززة بالمعلومات بواسطة الأساليب العلمية وحساب العوامل الاجتماعية والاقتصادية، لازمة لتقليل الآثار الضارة الناجمة عن المواد الكيميائية وعن استخدامها بصورة غير سليمة أو للقضاء عليها؛

(ج) تحتاج تدابير تقليل المخاطر إلى تحسين بحيث تمنع الآثار الضارة للمواد الكيميائية من أن تلحق بصحة الأطفال، والحوامل، والسكان في سن الإخصاب، والمسنين، والفقراء، والعمال والمجموعات الأخرى المعرضة للضرر والبيئات الحساسة؛

(د) ينبغي تسريع العمل على وضع مبادرات أكثر سلامة، بما يشمل بدائل للمواد الكيميائية المثيرة للقلق، وإيجاد تكنولوجيات مستدامة ميسورة؛

(هـ) وتحتاج البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال إلى الوصول إلى البدائل الميسورة، وإلى التكنولوجيات الأكثر سلامة التي تساعد بدورها في التقليل من الاتجار غير المشروع في المواد الكيميائية الخطرة.

8- تعتبر المعارف والمعلومات والتوعية الجماهيرية احتياجات أساسية في عملية صنع القرارات الخاصة بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية بما في ذلك المواد والأدوات المحتوية على المواد الكيميائية. ومن المعترف به أن:

(أ) المعلومات التكنولوجية ونتائج تقييمات الأخطار والمخاطر، والمنهجيات الاجتماعية - الاقتصادية، وأدوات وضع وتطبيق المعايير ذات الأساس العلمي، ومبادئ إدارة وتقييم المخاطر المتجانسة، غير متوافرة لجميع الفعاليات، وتحتاج وتيرة البحث العلمي في هذه المجالات إلى التسريع؛

(ب) هناك نقصاً في المعلومات الواضحة، التي يتيسر الحصول عليها، وحسنة التوقيت، والمناسبة بشأن المواد الكيميائية بحيث يسهل على السكان المحليين استخدامها.

9- وأسلوب الإدارة قضية مهمة يحتاج تناولها إلى نهج متعدد القطاعات ومتعدد أصحاب المصلحة لتحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية. ولهذا فإنه يتعين الاعتراف بأن:

(أ) بعض أصحاب المصلحة وبخاصة النساء والمجتمعات المحلية للسكان الأصليين، في الكثير من البلدان، لا يشاركون حتى الآن في جميع جوانب عملية صنع القرارات ذات الصلة بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية وهو أمر يحتاج إلى علاج؛

(ب) تنفيذ النظام الدولي الحالي للإدارة السليمة للمواد الكيميائية بما في ذلك وجود صكوك ملزمة ومبادرات أخرى ذات صلة غير متساو، وهو الأمر الذي يحتاج إلى علاج. وهناك ثغرات وحالات تداخل وازدواج في أنشطة إدارة المواد الكيميائية وثمة حاجة في الكثير من البلدان إلى زيادة التماسك والاتساق والتعاون لضمان الاستخدام الكفء والفعال للموارد المتاحة على الصعد القطرية والإقليمية والدولية. إن الكثير من البلدان لم تصدق على الصكوك الإقليمية والعالمية الملزمة قانوناً والمبادرات الأخرى ذات الصلة أو تنفيذها، ولم تعالج الثغرات الموجودة في النظم الكيميائية الوطنية أو تستحدث آليات وطنية للأنشطة الكيميائية المنسقة؛

(ج) الآليات المستخدمة لعلاج التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية للمواد الكيميائية على صحة الإنسان والمجتمع والبيئة بما في ذلك المسؤولية والتعويض ورد الحقوق إلى أصحابها تحتاج إلى تحسين لدى بعض البلدان؛

(د) قضايا المواد الكيميائية لا تظهر إلا بين الفينة والفينة فقط في وثائق السياسات القطرية بما في ذلك خطط أو استراتيجيات المساعدة الإنمائية، واستراتيجيات التنمية المستدامة، وحيثما يتناسب، استراتيجيات التقليل من الفقر؛

(هـ) هناك حاجة إلى تعزيز دور جميع قطاعات المجتمع المدني والقطاع الخاص في تنفيذ النهج الاستراتيجي.

10- يعتبر بناء القدرات والمساعدة التقنية المتعلقة بجميع جوانب الإدارة السليمة للمواد الكيميائية من بين العناصر الأساسية لإنجاح تنفيذ النهج الاستراتيجي:

(أ) ينبغي سد فجوة القدرات الآخذة في الاتساع بين البلدان المتقدمة من ناحية والبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال من ناحية أخرى حتى تتمكن من التقدم نحو الغاية الواردة في الفقرة 23 من خطة تنفيذ جوهانسبرج. ومع ذلك فإن بعض البلدان المتقدمة تواجه أيضاً قضايا تتعلق بقدرات العمل على تحقيق هذه الغاية؛

(ب) هناك حاجة إلى زيادة التعاون الرامي إلى تعزيز قدرات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات الخطرة وتعزيز النقل المناسب للتكنولوجيا الأنظف والأكثر أماناً إلى هذه البلدان.

11- الاتجار الدولي غير المشروع بالمواد الخطرة والمنتجات الخطرة مشكلة ملحة تواجه الكثير من البلدان وبخاصة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال.

12- من بين التحديات التي سيواجهها كثير من البلدان، وبخاصة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال فيما يتعلق بمواصلة تنفيذ هدف قمة جوهانسبرج لعام 2020، الحصول على موارد مالية كبيرة وعلى موارد أخرى لازمة لتحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية.

## رابعاً: الأهداف

13- يتمثل الهدف الكلي للنهج الاستراتيجي في تحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية طوال دورة حياتها بحيث يتم بحلول عام 2020، بأن تستخدم المواد الكيميائية وتنتج بطريقة تؤدي إلى تدنية الآثار الضارة الكبيرة على صحة الإنسان والبيئة. وسوف يتم تحقيق هذا الهدف بطرق من بينها تنفيذ الأنشطة الموضحة في خطة العمل العالمية.

## ألف: تقليل المخاطر

14- وتتمثل أهداف الخطة الاستراتيجية فيما يتعلق بتقليل المخاطر فيما يلي:

(أ) تدنية المخاطر على صحة الإنسان والبيئة بما في ذلك العمال وعلى البيئة طوال دورة حياة المواد الكيميائية؛

(ب) ضمان الأخذ في الاعتبار بالبشر والنظم الإيكولوجية ومكوناتها المعرضة بصفة خاصة للتضرر أو الخاضعة بصفة خاصة للتعرض للمواد الكيميائية التي قد تشكل خطراً على صحة الإنسان والبيئة وحمايتها عند اتخاذ القرارات الخاصة بالمواد الكيميائية؛

(ج) تنفيذ استراتيجيات شفافة وشاملة وكفؤة وفعالة لإدارة المخاطر تستند إلى الفهم العلمي السليم. بما في ذلك التأثيرات الصحية والبيئية، والتحليل الاجتماعي والاقتصادي السليم، الرامي إلى منع التلوث، وتقليل المخاطر، والقضاء على المخاطر، بما في ذلك معلومات تفصيلية عن السلامة بشأن المواد الكيميائية وذلك لمنع حالات التعرض غير المأمونة وغير الضرورية للمواد الكيميائية؛

(د) ضمان أن يتم قبل عام 2020:

1' عدم مواصلة إنتاج أو استخدام المواد الكيميائية أو الاستخدامات الكيميائية التي تسبب مخاطر غير معقولة أو مخاطر أخرى غير متحكم فيها على صحة الإنسان والبيئة<sup>(1)</sup> استناداً إلى تقييم مخاطر ذي أسس علمية ومع مراعاة التكاليف والمنافع وكذلك مدى توافر البدائل الأكثر أماناً ومدى فعاليتها، أو دخولها في مثل تلك الاستخدامات؛

2' وتدنية المخاطر التي تنشأ عن الاطلاقات غير المقصودة أو المخاطر الأخرى غير المتحكم فيها التي تصيب صحة البشر والبيئة،<sup>(2)</sup> استناداً إلى تقييم مخاطر ذي أسس علمية ومع مراعاة التكاليف والمنافع؛

(هـ) تطبيق نهج تحوطية على الوجه الملائم، مع الأخذ في الاعتبار المبدأ 15 من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، بهدف أن يتم التوصل إلى أن يتم استخدام المواد الكيميائية وإنتاجها بطرق تؤدي إلى تدنية آثارها الضارة الواضحة على الصحة البشرية والبيئة؛

1 تشمل مجموعات المواد الكيميائية التي يمكن ترتيب أولوياتها لإجراء تقييم ودراسات ذات صلة ما يلي: المواد الثابتة، والمواد التي تتراكم أحياناً والسامة (PBTs)، والمواد عالية الثبات وعالية التراكم الأحيائي، والكيماويات المسرطنة أو المطفرة أو ذات التأثير السيئ على أشياء من بينها الجهاز التناسلي، والغدد الدرقية وجهاز المناعة والجهاز العصبي، [الأسبست] والملوثات العضوية الثابتة (POPs) والزئبق والمواد الكيميائية الأخيرة التي يثور القلق بشأنها، والمواد الكيميائية التي تنتج أو تستخدم بأحجام كبيرة، وتلك المعرضة للاستخدامات الانتشارية الواسعة، والكيماويات المثيرة للقلق على المستوى القطري.

2 تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، 3-14 حزيران/يونيه 1992، المجلد الأول، القرارات المعتمدة من المؤتمر (مطبوع الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.I.8 والتصويب)، القرار 1، المرفق الأول.

- (و) إعطاء الاعتبار الأول لتطبيق التدابير الوقائية، كمنع التلوث؛
- (ز) ضمان معالجة القضايا الحالية والجديدة والبارزة ذات الاهتمام العالمي بواسطة آليات مناسبة؛
- (ح) تقليل توليد النفايات الخطرة من حيث الكمية والسمية، وضمان الإدارة السليمة بيئياً للنفايات الخطرة بما في ذلك تخزينها ومعالجتها والتخلص منها؛
- (ط) النهوض بعملية سليمة بيئياً لاسترداد المواد النفايات الخطرة وإعادة تدويرها؛
- (ي) تشجيع ودعم استحداث وتنفيذ، ومواصلة ابتكار، بدائل سليمة بيئياً أكثر أماناً، بما في ذلك الإنتاج الأنظف، والإحلال المستتير لبدائل للمواد الكيميائية المثيرة للقلق بوجه خاص والبدائل غير الكيميائية.

#### باء: المعارف والمعلومات

- 15- تتمثل أهداف النهج الاستراتيجي فيما يتعلق بالمعارف والمعلومات فيما يلي:
- (أ) ضمان أن تكون المعارف والمعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية وإدارة المواد الكيميائية كافية للتمكن من تقييمها بصورة وافية وإدارتها بشكل مأمون طوال دورة حياتها؛
- (ب) العمل على أن يكفل لجميع أصحاب المصلحة:
- 1' معلومات متاحة عن المواد الكيميائية طوال دورة حياتها بما في ذلك، حسبما يتناسب، المواد الكيميائية الموجودة داخل المنتجات ويسهل الحصول عليها واستخدامها، وأن تكون كافية ومناسبة لاحتياجات جميع أصحاب المصلحة. ومن أنواع المعلومات المناسبة، التأثيرات على صحة البشر والبيئة وما لها من خواص ذاتية واستخداماتها المحتملة وتدابيرها الوقائية ولوائحها التنظيمية؛
- 2' أن تنتشر هذه المعلومات بلغات مناسبة، مع الاستفادة الكاملة، من جملة أمور، من وسائط الإعلام وآليات الاتصال الخاصة بالأخطار مثل النظام المنسق عالمياً للتصنيف ووضع البطاقات التعريفية على المواد الكيميائية والأحكام ذات الصلة من والاتفاقات الدولية؛
- (ج) لضمان أنه، عند إتاحة المعلومات طبقاً للفقرة 15 (ب)، يتم حماية المعلومات والمعارف التجارية والصناعية السرية وفقاً للقوانين أو اللوائح الوطنية، أو في حالة عدم وجود مثل هذه القوانين واللوائح، أن يتم حمايتها وفقاً للأحكام الدولية. وفي سياق هذه الفقرة، ينبغي عدم اعتبار المعلومات الخاصة بالمواد الكيميائية المتصلة بصحة وسلامة البشر والبيئة معلومات سرية؛
- (د) توفير معلومات علمية موضوعية من أجل إدراجها بشكل سليم في عمليات تقييم المخاطر واتخاذ القرارات المرتبطة بها ذات الصلة بسياسات المواد الكيميائية، بما في ذلك ما يتعلق بتقييم المخاطر الكيميائية والمخاطر على صحة الإنسان والبيئة ولأسيما المجموعات الفرعية من السكان المعرضة للتضرر مثل الأطفال، وعلى البيئة وبخاصة النظم الإيكولوجية المعرضة للتضرر؛
- (هـ) ضمان توافر المعايير المستندة إلى العلم، وإجراءات إدارة وتقييم المخاطر ونتائج تقييمات المخاطر والأخطار لجميع الجهات الفعالية؛

(و) توفير الطرائق والمعلومات العلمية الموضوعية لتقييم آثار المواد الكيميائية على الناس والبيئة، لا سيما من خلال وضع المؤشرات واستخدامها؛

(ز) الإسراع بوتيرة إجراء البحوث العلمية بشأن تحديد وتقييم تأثيرات المواد الكيميائية على البشر والبيئة بما في ذلك القضايا البازغة، وضمان إجراء عمليات البحث والتطوير بشأن تكنولوجيات رقابة المواد الكيميائية، وتطوير مواد كيميائية أكثر أماناً وتكنولوجيات أنظف وبدائل وتكنولوجيات غير كيميائية؛

(ح) تشجيع تنفيذ التعاريف والمعايير المشتركة الواردة في النظام العالمي الموحد لتصنيف المواد الكيميائية ووضع البطاقات التعريفية عليها؛

(ط) القيام على نطاق واسع بتوفير مجموعة من الأدوات الحالية لتقليل المخاطر وغيرها من الأدوات من شتى المنظمات الأعضاء في البرنامج المشترك بين المنظمات بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية بغية النظر فيها وتنفيذها،<sup>(1)</sup> مثل نظام القبول المشترك للبيانات الخاص بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وقاعدة بيانات بشأن السلامة الكيميائية الخاصة بالبرنامج الدولي للسلامة الكيميائية، المستقاة من منظمات حكومية دولية من أجل النهوض بأفضل الممارسات في مجال إدارة المواد الكيميائية وتجانسها وتقاسم أعبائها؛

(ي) استحداث معارف ومعلومات عن تقدير التأثيرات المالية الراهنة والمتوقعة وغيرها من التأثيرات على التنمية المستدامة المرتبطة بعدم سلامة إدارة المواد الكيميائية المثيرة للقلق على أساس عالمي.

#### جيم: أسلوب الإدارة

16- أما أهداف النهج الاستراتيجي فيما يتعلق بأسلوب الإدارة فهي:

(أ) تحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية طوال دورة حياتها من خلال آليات مناسبة وطنية وإقليمية ودولية حسب الحاجة، تكون متعددة القطاعات وشاملة وفعالة وكفوءة ومتناسكة وتضمن المساواة، مع مراعاة ظروف البلدان، وبخاصة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية واحتياجاتها؛

(ب) تشجيع الإدارة السليمة للمواد الكيميائية داخل كل قطاع ذي صلة وفي البرامج المتكاملة من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية عبر جميع القطاعات؛

(ج) توفير التوجيهات لأصحاب المصلحة لتحديد أولويات أنشطة إدارة المواد الكيميائية؛

(د) تعزيز إنفاذ وتشجيع تنفيذ القوانين واللوائح الوطنية المتعلقة بإدارة المواد الكيميائية بما في ذلك تلك التي تعمل على تنفيذ الاتفاقات الدولية؛

(هـ) تعزيز مدونات السلوك ذات الصلة بما في ذلك تلك المتعلقة بالمسؤولية البيئية للشركات والمسؤولية الاجتماعية؛

1 المنظمات المشتركة في البرنامج هي منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومعهد الأمم المتحدة للبحث والتدريب ومنظمة الصحة العالمية.

(و) تشجيع التعاون الدولي الوثيق بين المؤسسات المعنية بما في ذلك فيما بين الهيئات الجمركية في بلدان مختلفة لتبادل المعلومات ذات الصلة الرامية إلى منع جميع أشكال الاتجار الدولي غير المشروع في المنتجات الكيميائية الخطرة؛

(ز) تشجيع ودعم المشاركة النشطة ذات المعنى لجميع قطاعات المجتمع المدني ولا سيما النساء والعمال والمجتمعات المحلية للسكان الأصليين في العمليات التنظيمية وعمليات اتخاذ القرارات ذات الصلة بالسلامة الكيميائية؛

(ح) ضمان المشاركة المتساوية للمرأة في صنع القرارات في مجال إدارة المواد الكيميائية وسياساتها؛

(ط) ضمان أن الأطر المؤسسية الوطنية تتصدى لمنع الاتجار الدولي غير المشروع في المواد الكيميائية؛

(ي) دعم أنشطة تقديم المساعدة المنسقة على المستوى الدولي بما يتوافق مع تنفيذ النهج الاستراتيجي؛

(ك) تعزيز التداعى التبادلي بين التجارة والبيئة والسياسات البيئية؛

(ل) توفير ودعم الأطر التمكينية للمشروعات لتطوير وتحسين المنتجات التي تتقدم باتجاه تحقيق أهداف النهج الاستراتيجي؛

(م) تعزيز أوجه التوافق النشاطي فيما بين أنشطة الحكومات، والمؤسسات الدولية، وأمانات المنظمات متعددة الأطراف، والوكالات الإنمائية سعياً لتحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية؛

(ن) تعزيز التعاون بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية بين الحكومات، والقطاع الخاص والمجتمع المدني على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

#### دال: بناء القدرات والتعاون التقني

17- أما أهداف النهج الاستراتيجي فيما يتعلق ببناء القدرات والتعاون التقني فهي كالآتي:

(أ) زيادة القدرة على الإدارة السليمة للمواد الكيميائية طوال دورة حياتها لدى جميع البلدان حسب الاحتياج، ولا سيما لدى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال؛

(ب) تضيق الهوة في القدرات بين البلدان المتقدمة من ناحية والبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال من ناحية أخرى؛

(ج) إنشاء وتعزيز الشراكات والآليات للتعاون التقني وتقديم الدعم التكنولوجي النظيف والمناسب ونقل التكنولوجيات إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال وفيما بينها، وتعظيم أوجه التوافق النشاطي مع خطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات؛

(د) تطوير وتنفيذ الاستراتيجيات المستدامة لبناء القدرات لدى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال وتعزيز التعاون فيما بين جميع البلدان؛

(هـ) تعزيز التنسيق والنفوذ إلى المعلومات الخاصة ببناء القدرات من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية وزيادة الشفافية والمحاسبة؛

(و) إدراج بناء القدرات من أجل الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية كأولوية في استراتيجيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك استراتيجيات التنمية المستدامة الوطنية، وورقات استراتيجيات التقليل من الفقر، واستراتيجيات المساعدة القطرية، وجعل المواد الكيميائية جزءاً مهماً في السياسات الوطنية؛

(ز) تشجيع أصحاب المصلحة على تطوير وتعزيز برامجهم الخاصة بشأن السلامة الكيميائية، والبحث العلمي والتحليل والمساعدة في برامج بناء القدرات لدى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال؛

(ح) تشجيع وتيسير الاستخدام المناسب من جانب البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال للعمل الذي تم بالفعل بشأن نماذج إدارة المواد الكيميائية التي قد أنشأتها بلدان أخرى ومنظمات دولية أخرى؛

(ط) تعزيز وعي الجهات المانحة، والمنظمات متعددة الأطراف والجهات الفاعلة الأخرى المعنية بأهمية السلامة الكيميائية لتقليل الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

#### هاء: الاتجار الدولي غير المشروع

18- أهداف النهج الإستراتيجي بالنسبة للاتجار الدولي غير المشروع هي:

(أ) منع الاتجار الدولي غير المشروع في المواد الكيميائية السمية والخطرة، والمحظورة والمقيدة بشدة بما في ذلك المنتجات المتضمنة لهذه المواد الكيميائية، والمزائج والمركبات والنفايات؛

(ب) تعزيز الآليات والتنفيذ المحلي والإقليمي الداعم للاتفاقات القائمة متعددة الأطراف التي تشتمل على أحكام تتعلق بمنع الاتجار غير المشروع.

(ج) تعزيز اقتسام المعلومات وتعزيز قدرات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال على الصعيدين الوطني والإقليمي لمنع ولمكافحة الاتجار الدولي غير المشروع.

#### خامساً: الاعتبارات المالية

19- ينبغي أن يعكس النهج الاستراتيجي الجهود الوطنية والإقليمية والدولية للنهوض بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية. وينبغي أن يطالب هذا النهج بمصادر قائمة وجديدة للدعم المالي وأن يستفيد هذا النهج، من عدة أشياء من بينها، خطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات كما ينبغي أن يشتمل على حشد الموارد المالية الإضافية الدولية والوطنية بما في ذلك من خلال برامج البداية السريعة والتدابير الأخرى المبينة في هذه الفقرة من أجل التعجيل بتعزيز القدرات والطاقت المعدة لتنفيذ أهداف هذا النهج الاستراتيجي. ويعتمد ما يمكن أن يحققه البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال على تحقيق التقدم نحو بلوغ غاية 2020، يعتمد جزئياً على مدى توافر الموارد المالية التي تقدم من القطاع الخاص ومن الوكالات متعددة الأطراف والجهات المانحة الدولية. وتشمل الترتيبات المالية الخاصة بالنهج الاستراتيجي عدة أمور من بينها:

(أ) الإجراءات على المستوى الوطني أو دون الوطني لدعم تمويل أهداف النهج الاستراتيجي بما في ذلك عن طريق:

1، إدماج أهداف النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية في البرامج/الخطط/الاستراتيجيات ذات الصلة على مختلف المستويات؛

2، تقييم القوانين والسياسات واللوائح القائمة لتحديد التغييرات التي قد تلزم للمضي قدماً في تنفيذ أهداف النهج الاستراتيجي، بما في ذلك إجراء تقييم لاحتياجات التمويل حيثما يتناسب؛

3، تقييم، وحيثما تدعو الضرورة، اعتماد سياسات مناسبة على المستوى الوطني ودون الوطني تشمل صكوكاً اقتصادية يمكن أن تساعد في تغطية تكاليف الإدارة السليمة للمواد الكيميائية؛

4، القيام حيثما يتناسب، بتقييم واعتماد، على المستوى الوطني ودون الوطني، الصكوك الاقتصادية الرامية إلى تدخيل التكاليف الخارجية للمواد الكيميائية، مع مراعاة أن مثل هذه الصكوك تحتاج إلى تصميم بعناية تصميمياً خاصاً يلائم البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال؛

5، على الحكومات وأصحاب المصالح أن تتبادل المعلومات بشأن الخبرات والدراسات في مجال الاستخدام الوطني للصكوك الاقتصادية وأن تقدم هذه المعلومات إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة لإتاحتها على نطاق واسع؛

(ب) تعزيز الشراكات الصناعية والمشاركة المالية والتقنية في تنفيذ أهداف النهج الاستراتيجي، بما في ذلك عن طريق:

1، استعراض وتعزيز المبادرات الطوعية الحالية التي تقوم بها دوائر الصناعات للتصدي للتحديات الكبيرة المرتبطة بتنفيذ أهداف النهج الاستراتيجي؛

2، تطوير مبادرات جديدة بما في ذلك الشراكة مع المؤسسات، والدوائر الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية، لتنفيذ أهداف النهج الاستراتيجي؛

3، توفير الموارد، بما في ذلك المساهمات العينية لتنفيذ أهداف النهج الاستراتيجي، والاستفادة من مبادراتها الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية التضامنية والبيئية المشتركة؛

(ج) إدماج أهداف النهج الاستراتيجي في التعاون لتقديم المساعدة الإنمائية الثنائية ومتعددة الأطراف بما في ذلك عن طريق:

1، البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، كلما كان ذلك ضرورياً بالدعم التقني من الجهات المانحة مع بحث إدماج أهداف النهج الاستراتيجي في الوثائق الوطنية ذات الصلة التي تؤثر على التعاون في مجال المساعدة الإنمائية؛

2، استجابة الجهات المانحة للطلبات التي تقدمها البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، والعمل في شراكة مع هذه البلدان عن طريق إقرار النهج الاستراتيجي كعنصر مهم للتعاون الثنائي من جانب وكالات العون وذلك لدعم التنمية المستدامة؛

3' دعوة مؤسسات التمويل الدولية، ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة، والصناديق والبرامج والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى إلى إدراج أهداف النهج الاستراتيجي في متون أنشطتها حسبما يتناسب؛

(د) دعوة مرفق البيئة العالمية وبروتوكول مونتريال وصندوقه متعدد الأطراف كلاً في حدود اختصاصه لتحديد المجالات التي يمكن أن يدعم فيه تنفيذ الأهداف المناسبة ذات الصلة من النهج الاستراتيجي وتقديم تقرير بذلك؛

(هـ) دعم الأنشطة المبدئية لبناء القدرات من أجل تنفيذ أهداف النهج الاستراتيجي بإنشاء برنامج البداية السريعة. وسوف يشتمل البرنامج على صندوق استثماري محدود المدة ويمكن أن يشمل أشكال التعاون متعددة الأطراف والتثنائية وغيرها من الأشكال. ويقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بإدارة هذا الصندوق؛

(و) دعوة الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين إلى تقديم الموارد لتمكين أمانة النهج الاستراتيجي من الاضطلاع بالمهام الواردة في الفقرة 28، بما في ذلك عن طريق:

1' دعوة برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى تعديل وتعزيز الصندوق الاستثماري الطوعي الحالي من أجل دعم هذه المهام؛

2' دعوة جميع البلدان ومنظمات التكامل الاقتصادي الأخرى إلى المساهمة؛

3' دعوة القطاع الخاص بما في ذلك، الصناعات، المؤسسات والمنظمات غير الحكومية الأخرى إلى المساهمة أيضاً.

## سادساً: المبادئ والنهج

20- عند وضع وتنفيذ النهج الاستراتيجي وخطة العمل العالمية، ينبغي على الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين الاهتمام بالآتي:

(أ) مبادئ ونهج في المجالات التالية:

1' إعلان استكهولم بشأن البيئة البشرية و، خاصة، المبدأ 22؛

2' إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية؛

3' جدول أعمال القرن 21، خاصة الفصول 6، 8، 19 و20؛

4' إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية؛

5' إعلان باهيا بشأن السلامة الكيميائية؛

6' خطة تنفيذ القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة؛ و

(ب) الاتفاقات التالية، إذا كانت تُطبق عليهم:

1' بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون؛

2' اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود؛

3' اتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية؛

4' اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة؛

5' اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 170 المعنية بالسلامة عند استخدام المواد الكيميائية في العمل.

### سابعاً: التنفيذ وتقييم التقدم المحرز

21- تشمل الترتيبات المؤسسية لدعم تنفيذ النهج الاستراتيجي والتقييم الشامل للتقدم الذي يحققه تنسيقاً وطنياً، حسبما يقتضيه الأمر، وعمليات إقليمية، ويتضمن على الصعيد الدولي عملية استعراض دورية تقوم الأمانة بتسييرها.

22- ينبغي أن يبدأ تنفيذ النهج الاستراتيجي بمرحلة تمكينية لبناء القدرة اللازمة، بحسب الاقتضاء، لوضع خطة وطنية لتنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية بمشاركة من أصحاب المصلحة وثيقي الصلة، مع الأخذ في الاعتبار، حسبما يقتضيه الأمر، بالعناصر القائمة مثل التشريعات، والدراسات الإجمالية القطرية، وخطط العمل، ومبادرات أصحاب المصلحة، والثغرات، والأولويات، والحاجات والظروف. ويجوز وضع خطط إقليمية لتنفيذ النهج الاستراتيجي، حسبما يقتضيه الأمر، بشكل مماثل. وينبغي أن تركز مراحل التنفيذ اللاحقة على تنفيذ خطط عمل محددة. وفي المقابل، تستحث المنظمات الحكومية الدولية، والمؤسسات المالية الدولية، والفعاليات الخاصة على دعم هذه الأنشطة والنظر في وضع خطط عملها على النحو الملائم. وينبغي السعي إلى إقامة شراكات فيما بين أصحاب المصلحة لدعم التنفيذ.

23- وينبغي لكل حكومة، بغية مؤازرة النهج المتكامل لإدارة المواد الكيميائية، أن تنشئ ترتيبات لتنفيذ النهج الاستراتيجي على أساس مشترك بين الوزارات ومشاركين بين المؤسسات بحيث تمثل جميع مصالح الوزارات وأصحاب المصلحة المعنيين على الصعيد الوطني وتعالج جميع المجالات الجوهرية الوثيقة الصلة. وينبغي لكل حكومة، بغية تيسير الاتصالات، وطنياً ودولياً، أن تحدد حلقة اتصال وطنية للنهج الاستراتيجي للعمل كموصل فعال للاتصالات بشأن الأمور المتعلقة بالنهج الاستراتيجي، بما في ذلك توجيه الدعوات للمشاركة في الاجتماعات ونشر المعلومات. وينبغي أن تكون حلقات الاتصال الوطنية للنهج الاستراتيجي ممثلة للترتيبات القطرية المشتركة بين الوزارات أو المشتركة بين المؤسسات، حيثما تكون تلك الترتيبات قائمة.

24- يقوم المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية (المشار إليه فيما بعد "بالمؤتمر") بإجراء عمليات استعراض دورية للنهج الاستراتيجي. وتكون مهام هذا المؤتمر على النحو التالي:

(أ) تلقي التقارير من جميع أصحاب المصلحة وثيقي الصلة بشأن التقدم المحقق في تنفيذ النهج الاستراتيجي ونشر المعلومات بحسب الاقتضاء؛

(ب) تقييم تنفيذ النهج الاستراتيجي بهدف استعراض التقدم المحقق بالمقارنة مع أهداف عام 2020 واتخاذ القرارات الاستراتيجية، ووضع البرامج، وترتيب الأولويات، وتحديث النهج بحسب الضرورة؛

(ج) تقديم التوجيهات لأصحاب المصلحة بشأن تنفيذ النهج الاستراتيجي؛

(د) تقديم تقارير عما يحرز من تقدم إلى أصحاب المصلحة بشأن تنفيذ النهج الاستراتيجي؛

(هـ) النهوض بتنفيذ الصكوك والبرامج الدولية القائمة؛

(و) النهوض بالاتساق فيما بين صكوك إدارة المواد الكيميائية على الصعيد الدولي؛

- (ز) النهوض بتدعيم القدرات الوطنية لإدارة المواد الكيميائية؛
- (ح) العمل على كفاءة توافر الموارد المالية والتقنية اللازمة للتنفيذ؛
- (ط) تقييم أداء تمويل النهج الاستراتيجي؛
- (ي) تركيز الاهتمام، والدعوة إلى القيام بأعمال ملائمة بشأن قضايا السياسات الناشئة عند ظهورها وتكوين توافق آراء بشأن أولويات العمل التعاوني؛
- (ك) النهوض بتبادل المعلومات والتعاون العلمي والتقني؛
- (ل) توفير منتدى دولي رفيع المستوى لمناقشات أصحاب المصلحة المتعددين والقطاعات المتعددة وتبادل المعلومات حول قضية إدارة المواد الكيميائية، مع مشاركة من المنظمات غير الحكومية في هذا المنتدى وفقاً للنظام الداخلي الساري؛
- (م) النهوض بمشاركة جميع أصحاب المصلحة في تنفيذ النهج الاستراتيجي.
- 25- ينبغي أن تعقد دورات المؤتمر بالتعاقب مع اجتماعات الهيئات الإدارية للمنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة، من أجل تعزيز التآزر وفعالية التكاليف والنهوض بالطابع المتعدد القطاعات للنهج الاستراتيجي. وينبغي عقد دورات المؤتمر في الأعوام 2009 و 2012 و 2015 و 2020 ما لم يقرر المؤتمر خلاف ذلك.
- 26- من الضروري أن يستمر تنفيذ النهج الاستراتيجي بفعالية فيما بين اجتماعات المؤتمر، وأن يستفيد من طرائقها المفتوحة والمتعددة أصحاب المصلحة والمتعددة القطاعات. وهناك عدد من العناصر لإنجاز ذلك:
- (أ) قامت الاجتماعات الإقليمية بدور له شأنه في وضع النهج الاستراتيجي، ومن المهم البناء على هذا الالتزام وهذه الخبرة، مع الأخذ في الاعتبار بحاجات البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، والبلدان المتقدمة. ومن شأن الاجتماعات الإقليمية أن تيسر تقديم مدخلات بشأن أنشطة النهج الاستراتيجي، والإعداد من أجل اجتماعات المؤتمر المقبلة وتبادل الخبرات الإقليمية وتبادل المعلومات. وكما حدث مع المؤتمر بالذات، يمكن عقد مثل هذه الاجتماعات بالتعاقب مع اجتماعات المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية أو العالمية رهناً بتوفير تمويل من خارج الميزانية؛
- (ب) تشمل وظائف الاجتماعات الإقليمية:
- 1' استعراض التقدم المحقق في تنفيذ النهج الاستراتيجي داخل الإقليم المعني؛
- 2' تقديم توجيه إلى جميع أصحاب المصلحة على الصعيد الإقليمي بشأن التنفيذ؛
- 3' التمكين من إجراء مناقشات تقنية واستراتيجية وتبادل للمعلومات؛
- (ج) يعتمد تنفيذ النهج الاستراتيجي بدرجة ملحوظة على أنشطة المنظمات الحكومية الدولية المعنية. وبغية المساعدة على ضمان تنسيق تلك الأنشطة على الوجه الصحيح، ينبغي لبرنامج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية المشترك بين المنظمات أن يواصل تأديته لمهمة تنسيقية لأنشطة وبرامج عمل المنظمات الحكومية الدولية.
- 27- ينبغي أن يكون للمؤتمر مكتب بمهام تتوافق مع أحكام النظام الداخلي.
- 28- تكون الوظائف التي تضطلع بها الأمانة على النحو التالي:
- (أ) تيسير الاجتماعات والعمل فيما بين دورات المؤتمر وكذلك الاجتماعات الإقليمية مع أكبر قدر من مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين، ونشر تقارير وتوصيات المؤتمر؛

(ب) تقديم تقارير إلى المؤتمر بشأن التقدم المحرز في تنفيذ النهج الاستراتيجي بواسطة جميع المشاركين؛

(ج) تيسير إنشاء وصيانة شبكة لأصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي على الصعيدين الوطني، والإقليمي، وعلى الصعيد الدولي في حالة المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية؛

(د) تيسير وضع ونشر مواد توجيهية لدعم تنفيذ النهج الاستراتيجي بواسطة أصحاب المصلحة؛

(هـ) تقديم التوجيه إلى أصحاب المصلحة في طرح مقترحات لمشروعات؛

(و) تقديم خدمات مركز تبادل المعلومات، مثل تقديم المشورة إلى البلدان بشأن تنفيذ النهج الاستراتيجي، وإحالة طلبات الحصول على معلومات إلى المصادر الوثيقة الصلة، وتيسير النفاذ إلى المعلومات والخبرات دعماً لإجراءات وطنية محددة؛

(ز) كفالة إحالة توصيات المؤتمر إلى المنظمات والمؤسسات العالمية والإقليمية ذات الصلة؛

(ح) النهوض بتبادل المعلومات العلمية والتقنية ذات الصلة؛

(ط) إنشاء والحفاظ على علاقة عمل مع المنظمات المشاركة في برنامج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية المشترك بين المنظمات من أجل الاستفادة من خبراتها القطاعية.

29- سيطلب إلى المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة القيام بإنشاء أمانة للنهج الاستراتيجي. وسيضطلع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية بأدوار قيادية في الأمانة، كل في مجال خبرته فيما يتعلق بالنهج الاستراتيجي، فيما يتولى برنامج الأمم المتحدة للبيئة المسؤولية الإدارية الشاملة. وتشترك أمانة النهج الاستراتيجي في الموقع مع مجموعة المواد الكيميائية والنفايات لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في جنيف، وتستفيد استفادة تامة من أوجه التآزر القائمة. وبغية توضيح الطابع متعدد القطاعات للنهج الاستراتيجي، ستعمل الأمانة بالتنسيق و/أو التعاون مع المنظمات المشاركة، في برنامج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية المشترك بين المنظمات، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي فضلاً عن منظمات حكومية دولية أخرى، حسب الاقتضاء. وتقوم الأمانة بموافاة المؤتمر بالتقارير.

### تذييل للاستراتيجية الجامعة للسياسات

#### نص الفقرة 23 من خطة تنفيذ جوهانسبرج

تعد خطة تنفيذ جوهانسبرج أحد التعهدات السياسية الرئيسية التي تتطوي عليها الاستراتيجية الجامعة للسياسات الخاصة بالنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية. وقد أُتفق، في الخطة، على أنه "ينبغي أن تلعب الحكومات، والمنظمات الدولية المعنية، والقطاع الخاص وكل المجموعات الرئيسية دوراً نشطاً من أجل تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة". ويشمل ذلك الإجراءات الواجب إتخاذها على كل الأصعدة الواردة بالفقرة 23 من الخطة:

"23- تجديد الالتزام بالإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية كما جاء في جدول أعمال القرن 21 طيلة دورة حياتها والنفايات الخطرة من أجل التنمية المستدامة ولحماية الصحة البشرية والبيئة، ويستهدف ذلك، في جملة أمور، أن يكفل بحلول عام 2020 استخدام وإنتاج المواد الكيميائية بطرق تؤدي إلى تقليل الآثار البالغة الضرر بالصحة البشرية والبيئة، وذلك باستخدام إجراءات شفافة لتقدير المخاطر على أساس علمي، وإجراءات لإدارة المخاطر على أساس علمي، على أن يوضع في الاعتبار النهج الوقائي المنصوص عليه في المبدأ 15 من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، ودعم البلدان النامية في

تعزيز قدراتها من أجل إدارة المواد الكيميائية والنفايات الخطرة بشكل سليم عن طريق توفير المساعدة التقنية والمالية. ويقتضي ذلك إتخاذ إجراءات على جميع الأصعدة لتحقيق ما يلي:

"(أ) تشجيع التصديق على الصكوك الدولية ذات الصلة بالمواد الكيميائية والنفايات الخطرة وتنفيذها، بما في ذلك إتفاقية روتردام لتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات خطرة معينة متداولة في التجارة الدولية لكي يمكن دخولها حيز النفاذ بحلول عام 2003 وإتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة لكي يمكن دخولها حيز النفاذ بحلول عام 2004 وتشجيع وتحسين التنسيق وكذلك دعم البلدان النامية في تنفيذ تلك الصكوك؛

"(ب) مواصلة تطوير نهج إستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية يستند إلى إعلان باهيا وأولويات العمل لما بعد عام 2000 الذي إعتمده المنتدى الحكومي الدولي المعني بالسلامة الكيميائية بحلول عام 2005 وحث على المشاركة من جانب برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنتدى الحكومي الدولي المعني بالسلامة الكيميائية والوكالات الدولية الأخرى ذات الصلة وسائر الجهات الفاعلة ذات الصلة على التعاون الوثيق في هذا الصدد، حسب الاقتضاء؛

"(ج) تشجيع البلدان على تنفيذ النظام المتوائم الجديد على الصعيد العالمي لتصنيف ووسم المواد الكيميائية في أقرب موعد ممكن بغية أن يصل النظام إلى مرحلة التشغيل الكامل بحلول عام 2008؛

"(د) تشجيع الشراكات على النهوض بالأنشطة التي ترمي إلى تعزيز الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية والنفايات الخطرة، وتنفيذ الإتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف، وزيادة الوعي بالمسائل التي تتعلق بالمواد الكيميائية والنفايات الخطرة، والتشجيع على جمع بيانات علمية إضافية واستعمالها؛

"(هـ) تعزيز الجهود الرامية إلى منع الإتجار الدولي غير المشروع بالمواد الكيميائية والنفايات الخطرة ومنع الضرر الناتج عن حركة النفايات الخطرة وتصريفها عبر الحدود، بطريقة تتسجم مع الإلتزامات بموجب الصكوك الدولية ذات الصلة، مثل إتفاقية بازل المتعلقة بمراقبة حركة النفايات الخطرة عبر الحدود وبالتخلص منها؛

"(و) التشجيع على إعداد معلومات متسقة ومتكاملة بشأن المواد الكيميائية، مثلاً من خلال السجلات الوطنية لإطلاق المواد الملوثة ونقلها؛

"(ز) تعزيز تقليل المخاطر التي تشكلها الفلزات الثقيلة الضارة بالصحة البشرية وبالبيئة، بما في ذلك عن طريق استعراض الدراسات ذات الصلة، من قبيل التقييم العالمي للزئبق ومركباته الذي أعده برنامج الأمم المتحدة للبيئة."

## المرفق 3

خطة العمل العالمية<sup>1</sup>

## موجز

## مقدمة

1 - تم وضع هيكل خطة العمل العالمية للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية بحيث ينقسم إلى مجالات عمل وأنشطة طوعية مصاحبة لها قد يضطلع بها أصحاب المصلحة سعياً للوفاء بالالتزامات والأهداف التي تم الإعراب عنها في الإعلان عالي المستوى والاستراتيجية الجامعة للسياسات. ويؤكد الإعلان عالي المستوى والاستراتيجية الجامعة للسياسات مجدداً على الالتزام الذي تم الإعراب عنه أثناء مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في خطة جوهانسبرج للتنفيذ، بأنه بحلول عام 2020، سيتم استخدام وإنتاج المواد الكيميائية بطرق تؤدي إلى تقليل الآثار البالغة الضرر بالصحة البشرية والبيئة<sup>2</sup>. وينبغي أن ينظر إلى الخطة كوثيقة توجيهية يتم استعراضها، حسبما يتناسب، كما أن الأنشطة ينبغي بحثها وتنفيذها، حسب الاقتضاء، من قبل أصحاب المصلحة أثناء تنفيذ النهج الاستراتيجي، وفقاً لإمكانية تطبيقها.

2 - ويهدف هذا الموجز التنفيذي إلى تزويد صانعي السياسات بلمحة موجزة عن هيكل خطة العمل العالمية وقائمة بالأعمال التي يمكن القيام بها لتحقيق أهداف النهج الاستراتيجي. وفي إطار خطة العمل العالمية، تم تجميع مجالات العمل المحتملة والأنشطة المرتبطة بها، والجهات الناشطة، والغايات والأطر الزمنية ومؤشرات التقدم وجوانب التنفيذ طبقاً لخمس فئات من الأهداف التي وردت في الاستراتيجية الجامعة للسياسات الخاصة بالنهج الاستراتيجي، ألا وهي تقليل المخاطر، والمعارف والمعلومات، وأسلوب الإدارة، وبناء القدرات والمساعدة التقنية والاتجار الدولي غير المشروع. ولأغراض الموجز التنفيذي هذا، أدرج عنوان إضافي هو "ممارسات عامة محسنة" لكي تقدم تدابير شاملة تظهر في أكثر من فئة من فئات الأهداف.

3 - ويلى هذا الموجز التنفيذي ثلاثة جداول. يقدم الجدول ألف قائمة موجزة بمجالات العمل وأرقام الأنشطة المحتملة المرتبطة بها. ويورد الجدول باء مجالات العمل مع الأنشطة المحتملة المرتبطة بها، والجهات الناشطة المقترحة، والغايات والأطر الزمنية، ومؤشرات التقدم وجوانب التنفيذ المقترحة، وترد في خمسة أجزاء منفصلة مناظرة للفئات الخمس للأهداف الواردة بالفقرة 2 أعلاه. وعلى الرغم من أن كل مجال عمل تم إدراجه تحت فئة أساسية واحدة في الجدول الموجز ألف، إلا أنه قد يظهر تحت العديد من الأهداف في الجدول المفصل باء. أما الأعمدة الخاصة بالجهات الناشطة المقترحة، والغايات والأطر الزمنية، ومؤشرات التقدم وجوانب التنفيذ المقترحة فلم تناقش بصورة تامة ولم يتوافر الوقت الكافي للتوصل إلى اتفاق بهذا الخصوص، ومع ذلك فقد يجد أصحاب المصلحة أنها مفيدة لدى قيامهم بتنفيذ الأنشطة ذات الصلة. ويرفق أيضاً جدول يدرج الأحرف الأولى والمختصرات المستخدمة في الجدول باء.

4 - لم يتمكن المشاركون من اختتام مناقشتهم بشأن عدد الأنشطة، كما هو موضح في الجدول جيم من الوثيقة SAICM/ICCM.1/4 التي يمكن العثور عليها على الموقع الشبكي <http://www.chem.unep.ch/saicm>. وأخذاً في الاعتبار أن خطة العمل العالمية هي أداة مطورة للإسهام في تحقيق أهداف النهج، فقد يرغب أصحاب المصلحة في بحثها ومناقشة بنود أخرى في المستقبل. وفي الفترة

1 الوثيقة UNEP/GCSS.IX.6/Add.2، المرفق الرابع، الصفحات 1-4، وأما الجداول ألف - جيم (الصفحات 5-67) التي تمت الإشارة إليها في تلك الوثيقة فلا ترد هنا.

2 تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرج، جنوب أفريقيا، 26 آب/أغسطس - 4 أيلول/سبتمبر 2002 (مطبوع الأمم المتحدة، رقم المبيع E.03.II.A.I، والتصويب) الفصل الأول، القرار 2، المرفق.

الواقعة بين الدورتين الأولى والثانية للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، يمكن السعي للقيام بأنشطة مثل عقد اجتماعات إقليمية.

5 - إن مختلف فئات الأهداف إلى جانب مجالات العمل الموازية لها مترابطة بشكل وثيق. لذا، يستدعي الأمر اتخاذ العديد من التدابير بشأن تقليل المخاطر من أجل حماية صحة الإنسان والبيئة من مساوئ الإدارة غير السليمة للمواد الكيميائية. ولا بد من دعم عدد كبير من تدابير تقليل المخاطر تلك بالنهوض إلى حد كبير بمعارفنا ومعلوماتنا عن المواد الكيميائية، وترتيبات الإدارة (بما في ذلك التنسيق المؤسسي والأطر التنظيمية والسياسات العامة) في جميع القطاعات المشتغلة بالمواد الكيميائية، والممارسات العامة المرتبطة بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية طوال دورة حياتها. ويضاف إلى ذلك أن بناء القدرات بشكل مجدّد وفي الوقت المناسب، وتقديم المساعدة التقنية لدعم التدابير التي تتخذها البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال هما ضروريان لتحقيق تحسينات ملموسة على صعيد تقليل المخاطر الناجمة عن الإدارة غير السليمة للمواد الكيميائية على صحة الإنسان والبيئة.

6 - وتعمل خطة العمل العالمية أيضاً كتوجيه لكل أصحاب المصلحة على الصعيد العالمي، والإقليمي، والوطني والمحلي، بما في ذلك عند تقييم الوضع الراهن لما اتخذوه من إجراءات لدعم الإدارة السليمة للمواد الكيميائية وتحديد الأولويات لسد الثغرات في إدارة كهذه. وقد تم التأكيد على أن الأولويات والأطر الزمنية تختلف من بلد لآخر، حيث توضح مثلاً، الوضع الراهن الخاص بإدارة المواد الكيميائية والقدرة على تنفيذ تدبير ما في بلد معين. ويتوقع أن تعتمد الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرون برامج مرنة لبناء والحفاظ على إمكانات كافية وشاملة للإدارة السليمة للمواد الكيميائية تتوافق مع الظروف الوطنية ومع أهداف النهج الاستراتيجي.

7 - وبصفة عامة، ينبغي إعطاء الأولوية للأنشطة التي:

(أ) تركّز على تضيق الثغرة بين البلدان المتقدمة من ناحية والبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال من ناحية أخرى من حيث قدرتها على الإدارة السليمة للمواد الكيميائية؛

(ب) تيسر تنفيذ الاتفاقات ومجالات العمل الحالية؛

(ج) تستهدف القضايا التي لا يتم التصدي لها حالياً في الاتفاقات ومجالات العمل القائمة حالياً؛

(د) تضمن أنه بحلول عام 2020:

‘1‘ يتم التوقف عن إنتاج المواد الكيميائية أو الاستخدامات الكيميائية التي تسبب مخاطر غير معقولة وبالتالي يصعب التحكم بها على صحة الإنسان والبيئة<sup>(1)</sup> استناداً إلى تقييم مخاطر يتم على أساس علمي ويأخذ في الاعتبار التكاليف والمنافع علاوة على توافر بدائل أكثر أمناً وفعالية؛

‘2‘ يتم التقليل إلى الحد الأدنى من المخاطر الناجمة عن الاطلاقات غير المتعمدة من المواد الكيميائية التي تسبب مخاطر غير معقولة وبالتالي يصعب التحكم بها على صحة الإنسان والبيئة استناداً إلى تقييم مخاطر يستند إلى العلم ويأخذ في الاعتبار التكاليف والمنافع؛

1 من بين مجموعات المواد الكيميائية التي قد تمنح الأولوية للتقييم، والدراسات ذات الصلة ما يلي: المواد الثابتة المترابطة أحياناً والسامة (PBTs)؛ المواد الثابتة للغاية والمترابطة أحياناً للغاية؛ المواد الكيميائية المسرطنة أو المطفرة أو التي تؤثر بصورة سلبية على أجهزة من بينها، الجهاز التناسلي وجهاز الغدد الصماء والجهاز المناعي أو الجهاز العصبي؛ والملوثات العضوية الثابتة؛ والزيئق والمواد الكيميائية الأخرى التي هي محل انشغال عالمي؛ والمواد الكيميائية المنتجة أو المستخدمة بكميات كبيرة؛ والمواد الكيميائية القابلة للاستخدامات الواسعة الانتشار؛ و مواد كيميائية أخرى مثيرة للاهتمام على المستوى الوطني.

- (هـ) يتم استهداف مواد كيميائية تسبب مخاطر غير معقولة ويصعب التحكم بها؛
- (و) يتم النهوض بتوليد معارف وافية قائمة على أساس علمي بشأن المخاطر الصحية والبيئية الناجمة عن المواد الكيميائية وإتاحتها لكل أصحاب المصلحة.
- 8 - ومما له أهمية بالنسبة لكثير من مجالات العمل هو أن يتم العمل بطريقة متضافرة من أجل تحقيق الفعالية القصوى. ولذلك فإن اتخاذ جميع أصحاب المصلحة لإجراءات تعاونية ملائمة بشأن الأولويات العالمية هو أمر حاسم الأهمية. ويتضمن ذلك من جملة أمور:
- (أ) إدماج قضايا المواد الكيميائية في جدول أعمال التنمية الأوسع نطاقاً، بما في ذلك وضع خطط لترتيب أولويات العمل بالتشاور مع أصحاب المصلحة، ومن بينهم المجموعات المستضعفة؛
- (ب) تشجيع التصديق على الاتفاقيات الدولية القائمة ذات الصلة بشأن الصحة، والسلامة، والصحة والسلامة المهنتين والبيئة، وتنفيذها؛
- (ج) التشجيع على تنفيذ المعايير والأدوات والنهج القائمة المعترف بها دولياً بشأن البيئة والصحة والحماية من المواد الكيميائية، مثل النظام الموحد عالمياً لتصنيف المواد الكيميائية ووضع البطاقات التعريفية عليها وسجلات إطلاق ونقل الملوثات؛
- (د) النهوض بتقليل المخاطر الناجمة عن الزئبق وغيره من المواد الكيميائية التي تثير الانشغال عالمياً بحيث يتم تدنيتهما؛
- (هـ) التشجيع على الحد من كمية النفايات الخطرة ومدى سميتها؛
- (و) النهوض بالجهود المبذولة لمنع الاتجار غير المشروع في المواد الكيميائية والنفايات الخطرة؛
- (ز) تشجيع زيادة التنسيق فيما بين المراكز الإقليمية والوطنية وأصحاب المصلحة الآخرين، لمعالجة كامل نطاق القضايا المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات الخطرة؛
- (ح) النهوض بالبدائل من أجل تقليل مبيدات الآفات شديدة السمية والتخلص التدريجي منها؛
- (ط) النهوض ببناء القدرات والتعليم والتدريب وتبادل المعلومات بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية بالنسبة لجميع أصحاب المصلحة؛
- (ي) تشجيع المبادرات الطوعية لدوائر الصناعة والرعاية المسؤولة للمنتجات في جميع الصناعات ذات الصلة؛
- (ك) النهوض بالتخلص التدريجي من الرصاص في البنزين؛
- (ل) النهوض بعلاج المناطق الملوثة.

### ألف: تدابير لدعم تقليل المخاطر

- 9 - وتحت فئة هدف تقليل المخاطر، فإن من بين مجالات العمل التي تستهدف حماية صحة الإنسان والبيئة تلك المتعلقة بوضع خطط عمل تتناول الانشغالات ذات الأولوية بالنسبة للمجموعات ذات أوجه التعرض المحددة. ومن الأمثلة على التدابير الرامية إلى حماية صحة النساء والأطفال تلك الرامية إلى تدني التعرض للمواد الكيميائية قبل الحمل وطوال فترة الحمل، وخلال سني العمر الأولي والطفولة والمراهقة. ويمكن تحسين الصحة المهنية والسلامة للعمال عن طريق اتخاذ تدابير مثل إنشاء نظم تفتيش وطنية ووضع معايير وافية للصحة والسلامة المهنتين وذلك من أجل تدني مخاطر أماكن العمل الناتجة عن المواد الكيميائية. ومن بين مجموعات المواد الكيميائية التي يمكن منحها الأولوية بالنسبة للتقييم والدراسات ذات الصلة، مثل استنباط واستخدام البدائل الآمنة والفعالة ما يلي: المواد الثابتة والمتراكمة أحياناً والسسمية (PBTs)؛ والمواد

شديدة الثبات وشديدة التراكم الأحيائي؛ والمواد الكيميائية المسرطنة والمطفرة أو التي تؤثر سلباً، على أمور من بينها، الجهاز التناسلي أو الغدد الصماء، أو الجهاز المناعي أو الجهاز العصبي؛ والملوثات العضوية الثابتة (POPs)؛ والزئبق والمواد الكيميائية الأخرى المثيرة للانشغال العالمي؛ والمواد الكيميائية التي تنتج أو تستخدم بكميات كبيرة؛ والمواد الكيميائية ذات الاستخدامات الواسعة الانتشار؛ والمواد الكيميائية الأخرى محل الاهتمام على الصعيد الوطني. كما يتم تعزيز تدنية النفايات الخطرة من خلال عمليات التخطيط والسياسات الوطنية، ومن خلال إزكاء الوعي وحماية المشتغلين بالنفايات فيما يتم تحديد المواقع الملوثة وعلاجها. وستتضمن تدابير منع التلوث التخلص التدريجي من الرصاص في البنزين. وتبرز قدرات التعامل مع حوادث التسمم والحوادث الكيميائية الأخرى.

### باء: تعزيز المعارف والمعلومات

10 - تتضمن تدابير تعزيز المعارف والمعلومات التعليم المحسن، والتدريب وأنشطة إزكاء الوعي الموجهة إلى أولئك الذين قد يتعرضون لمواد سمية في أي مرحلة من مراحل عمر دورة المادة الكيميائية، وتوليد ونشر البيانات الخاصة بأخطار جميع المواد الكيميائية المتداولة في التجارة، مع مراعاة الحاجة الخاصة بالسرية التجارية التي لها ما يبررها. ومن بين التدابير الأخرى في هذا المجال زيادة متابعة تأثيرات المواد الكيميائية على الصحة والبيئة، وتقييمات المخاطر الموحدة، وبذل الجهود لتنفيذ النظام الموحد عالمياً لتصنيف المواد الكيميائية ووضع البطاقات التعريفية عليها، ووضع ونشر السجلات الوطنية لإطلاق ونقل الملوثات.

### جيم: أسلوب الإدارة: تعزيز المؤسسات والقانون والسياسات

11 - ومن الأمور الجوهرية بالنسبة للأهداف الخاصة بأسلوب إدارة النهج الاستراتيجي، التدابير التي تتخذ لاستعراض التشريعات الوطنية من أجل التصديق على وتنفيذ الاتفاقات الدولية القائمة التي تعنى بالمواد الكيميائية والنفايات الخطرة مثل اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، واتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات خطيرة معينة متداولة في التجارة الدولية، واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة، واتفاقيات منظمة العمل الدولية بشأن حماية العمال، وتدابير لتحسين التنسيق وأوجه التوافق النشاطي فيما يتعلق بسياسات السلامة الكيميائية والأنشطة الخاصة بذلك على الصعيدين الوطني والدولي. وثمة مجال جوهري آخر يتمثل في اتخاذ التدابير الرامية لضمان مشاركة كل أصحاب المصلحة، بما في ذلك النساء بصفة خاصة في إدارة دورة الحياة الكاملة للمواد الكيميائية. كما أن اتباع التدابير لإدماج إدارة المواد الكيميائية في استراتيجيات المساعدة الإنمائية، والتنمية المستدامة وورقات الحد من الفقر، أمر مهم لدعم زيادة فعالية توجيه الموارد نحو أنشطة السلامة الكيميائية. ومن بين التدابير الأخرى في فئة أسلوب الإدارة وضع نظم للتأهب والاستجابة لحالات الطوارئ في حالة وقوع حوادث كيميائية، وبحث استخدام المواد الكيميائية في المناطق المحمية، والتدريب على نظم المسؤولية والتعويض فيما يتعلق بالأضرار التي تلحق بصحة الإنسان والبيئة من جراء إنتاج واستخدام المواد الكيميائية، واتخاذ الإجراءات لمنع وكشف الاتجار غير المشروع بالمواد الكيميائية والنفايات الخطرة.

### دال: زيادة بناء القدرات

12 - ومن بين التدابير المتعلقة ببناء القدرات تدريب الموظفين لتوفير المهارات الضرورية لدعم التنفيذ المنهجي للنهج الاستراتيجي على الصعد المحلية، والوطنية والإقليمية بصورة منسقة ومن خلال مجموعة كاملة من احتياجات السلامة الكيميائية، بما في ذلك التخطيط الاستراتيجي، وتقييم المخاطر وإدارتها، والاختبار والبحث ومكافحة الاتجار غير المشروع. وستتم الاستفادة من آليات تبادل المعلومات بشأن بناء القدرات من أجل ضمان التنسيق.

**هاء: التصدي للاتجار الدولي غير المشروع**

13 - يلزم اتخاذ إجراءات على المستويات الوطنية، والإقليمية والعالمية لمنع واكتشاف الاتجار غير المشروع بالمواد الكيميائية والنفايات الخطرة، بما في ذلك الجهود الرامية إلى التطبيق بقدر أكبر من الفعالية للاتفاقيات الدولية ذات الصلة بنقل المواد الكيميائية والنفايات الخطرة عبر الحدود.

**واو: الممارسات العامة المحسنة**

14 - وتشتمل قائمة مجالات العمل على عدد من الأنشطة الرامية إلى تحسين الممارسات العامة لإدارة المواد الكيميائية، مثل وضع وتنفيذ أساليب الإنتاج الأنظف طبقاً لأفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية. وبالمثل، فإن اتباع أساليب زراعية أفضل، بما في ذلك استخدام البدائل غير الكيميائية، أمر يجب النهوض به. كما أن التدابير المرتبطة بالمسؤولية التضامنية الاجتماعية والبيئية عن الإنتاج والاستخدام الآمنين للمنتجات ستشتمل على مواصلة تطوير وتنفيذ مبادرات طوعية مثل برنامج الرعاية المسؤولة للصناعات ومدونة قواعد السلوك الدولية بشأن توزيع واستخدام مبيدات الآفات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.